الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح
الجلسة **٣٠٣**
الاثنين ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠ الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد زينسو ..... (بنن)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

افتتاح الدورة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٠.

أود أن أشكر أعضاء الهيئة على انتخابهم لي، وكذلك على الثقة التي أولوني إياها لرئاسة هذه الدورة.

قبل أن ننتقل إلى المسألة الأولى المعروضة علينا، أود أن أشيد، باسم جميع أعضاء الهيئة، بالقيادة المستنيرة للسيد شعبان شعبان، وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، الذي يتولى موظفوه المسؤولية عن توفير خدمات المؤتمرات لهيئة نزع السلاح.

وأود بصفة خاصة أن أشكر السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، الذي يجلس بجواري ويقدم مكتبه الدعم التقني لعمل الهيئة. وبدون مزيد من التأخير، أعطيه الكلمة ليتبادل معنا ملاحظاته بخصوص النتائج المتوقعة من عمل الهيئة.

السيد دوارتي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هيئة نزع السلاح في مستهل دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٠. في البداية، أود أن أشيد برئيس الهيئة المنتهية ولايته، السفير أندريه توبيك، على طريقته القديرة في إدارة أعمال الهيئة في العام الماضي. كما أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لترؤس هذه الدورة. إن مكتب شؤون نزع السلاح مستعد لمساعدتكم ومساعدة أعضاء المكتب الآخرين وجميع الوفود في العمل طوال هذه الدورة.

تبدأ الهيئة أعمالها هذا العام في بيئة مختلفة تماما عن البيئة التي كانت قائمة في السنوات الماضية. فقد أُذكيت روح جديدة وإيجابية لتعددية الأطراف في مداولات نزع السلاح وعدم الانتشار في عديد من الأوساط. ونسمع أنه قلّت أكثر الإشارة إلى مسألة نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي على أنها مجرد مركز غامض لهدف نهائي، وازداد الاستشهاد بها كضرورة حتمية للعمل الوطني والجماعي – والأمر الأفضل من ذلك أنه حتى الدول الحائزة لهذه الأسلحة اعترفت بها كضرورة حتمية، وكما نعلم جميعا، على أعلى المستويات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

كما نشهد اعترافا جديدا في شتى أنحاء العالم بضرورة تعزيز سيادة القانون في مجالات عديدة لتزع السلاح. ويبدو هذا الاعتراف واضحا في الجهود الجارية للتفاوض على معاهدات جديدة بشأن تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف؛ ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ؛ وبدء المفاوضات على معاهدة بشأن المواد الانشطارية؛ وتوسيع العضوية في المعاهدات التي تحظر الأسلحة اللاإنسانية والألغام الأرضية والذخائر العنقودية، ووضع قيود قانونية على صادرات الأسلحة التقليدية؛ وتعزيز الامتثال لجميع هذه المعاهدات، وفي الوقت نفسه استكشاف إمكانية التفاوض على صكوك قانونية جديدة في مجالات مثل الأسلحة الفضائية، وربما في يوم ما، والقذائف.

وفي العام الماضي، شهدنا أيضا بدء نفاذ المعاهدتين اللتين تم بموجبهما إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأفريقيا، على الرغم من أنه ما زال يتعين القيام بالمزيد لتحقيق التصديق على جميع البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بهما.

ومع ذلك، أنا لا أرغب في التقليل من حجم التحديات التي تنتظرنا لتحقيق جميع الأهداف العديدة في إطار المظلة الكبيرة لتزع السلاح العام والكامل، أو العمل الشاق الذي ينتظرنا في التوصل لاتفاق حول المسائل الثلاث المدرجة على جدول أعمال الهيئة، بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وعقد جديد لتزع السلاح، واتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

إن هذه المسائل معروضة على الهيئة ليس لأنها سهلة، ولكن لأنها صعبة وهامة لينظر فيها هذا المنتدى الفريد الذي يتيح إجراء مداولات متعمقة بشأن عدد صغير من المسائل الموضوعية الرئيسية. وذلك هو مبرر وجود هيئة نزع السلاح. وتلك هي وظيفتها الرئيسية، بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، ومكون أساسي لآلية نزع السلاح الأوسع نطاقا التابعة للأمم المتحدة.

إن الوفود الموجودة اليوم تدرك جيدا أنه مر الآن ١١ عاما قبل أن تتمكن هيئة نزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الموضوعية الرئيسية المدرجة على جدول أعمالها. ففي الماضي، ما برحت أكبر العقبات التي تحول دون إحراز تقدم تتمثل – كما كانت دائما في هذا المجال – في مناخ من عدم الثقة والشك المتبادل وعدم الثقة في أن الأهداف المعلنة لم يكن يجري السعي لتحقيقها من خلال إجراءات ملموسة. ومع ذلك، ومثلما ساعدت التطورات خارج الأمم المتحدة على تحسين هذا المناخ – وأنا هنا أشير إلى التقدم في مفاوضات الأسلحة الاستراتيجية الذي أعلن عنه مؤخرا، والمبادرات الجديدة لتزع السلاح التي أطلقتها الدول الأعضاء والمجتمع المدني – فقد حان أيضا الوقت لأن تقدم مؤسسات الأمم المتحدة إسهاماتها الجديدة في هذا الاتجاه المشجع.

إن تحقيق نتيجة إيجابية في هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح سيساعد في تنشيط نهج متعدد الأطراف حقا للتصدي للتحديات العالمية الكبيرة في مجال نزع السلاح على طريقنا المشترك الذي نسلكه معا على مدى الأشهر والسنوات المقبلة. لذلك أتمنى النجاح لجميع الوفود في مداولاتها وأؤكد لها من جديد على التزام مكتب شؤون نزع السلاح بمساعدتها، في الوصول إلى أهدافنا المشتركة بكل ما أوتينا من قدرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على إسهامه القيم في عملنا ومشاركته في افتتاح دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٠. ويشرّف

الهيئة كثيرا حضوره الذي سيساعد على حشد طاقات أعضائها للقيام بالعمل الدقيق الموكل إليهم.

أود أيضا أن أشكر جميع موظفي الأمانة العامة الذين أسهموا في التحضير لهذه الدورة.

في السنوات الأخيرة، بذلت هيئة نزع السلاح جهودا كبيرة لتضييق الفجوة بين آراء الدول الأعضاء بشأن العناصر الحاسمة على جدول أعمالها، وهي تسعى للتوصل إلى حلول متعددة الأطراف للتحديات التي تواجه البشرية في مجال السلم والأمن الدوليين. وهذا إسهام لا يقدر بثمن في سبيل قضية السلام، حتى وإن كانت الهيئة، كما أوضح الممثل السامي، لم تتمكن من صياغة توصيات بتوافق الآراء بشأن الطريق الذي يتعين سلوكه والوسائل اللازمة لتنفيذها في تعزيز الأهداف المشتركة للبشرية في هذا المجال.

وقد عملت الهيئة بوصفها بوتقة لتبادل صريح للآراء وإجراء الحوار البناء بين الدول الأعضاء في سياق معقد للغاية. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نرحب بالتطورات الإيجابية التي شهدتها الأشهر الأخيرة. لقد فتحت آفاقا جديدة لإحراز تقدم كبير في السعي لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، من الأسلحة النووية إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا يمكننا إلا أن نرحب بالقيادة التي أظهرتها الدول النووية الكبرى في تخفيف التوترات في السياق الدولي وتعزيز النهج التعاوني الناشئ المتبع للبحث عن حلول للتحديات التي تم تحديدها. إن المناقشة الجارية بشأن إمكانية بناء عالم خال من الأسلحة النووية شقت طريقها لتصل إلى أوساط صنع القرار على عدد من المستويات. ولديها إمكانات كبيرة لتكون المُغيّر الأساسي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر أي جهد لتحقيق هذه الإمكانات.

ونلاحظ بارتياح حقيقي احتمال التوقيع الوشيك على اتفاق بشأن خفض مخزونات الأسلحة النووية. ومن الواضح أن إبرام هذا الاتفاق سيكون خطوة هامة نحو نزع السلاح العام الكامل. ويمكن أن يوجد سياقا جديدا من شأنه تيسير المناقشات بشأن جوانب أخرى لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عدم الانتشار والتعاون في استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبالتالي المساعدة على استعادة التوافق في الآراء الذي تستند إليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد مضى الآن ٢٠ عاما على انتهاء الحرب الباردة. ومن غير المفهوم أن التهديد المادي باستخدام الأسلحة النووية ما زال كبيرا كما كان في الماضي. ومن المأمول أن تستفيد الدول الأعضاء من الفرص الجديدة التي تتيحها الاجتماعات الدولية الهامة المقرر عقدها في عام ٢٠١٠، وهي تحديدا، مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ والاجتماع الرابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والدورة الأولى للجنة التحضيرية المعنية بعقد معاهدة لتجارة الأسلحة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ومن الواضح أن التقدم الذي سيحرز في تلك الاجتماعات ستكون له آثار إيجابية على تحسين البيئة الدولية الحالية وسيساعد في إخضاع النفقات العسكرية للمراقبة الضرورية. وفي حقيقة الأمر، فإن المجتمع الدولي يواجه صعوبات جدية في الوفاء بالتزاماته بالتنمية. وبالمثل، تتطلب التحديات الكبيرة التي يشكلها تغير المناخ تعبئة موارد هائلة لتفادي التهديدات التي يشكلها الجنس البشري وتغير البيئة. وفي ضوء تلك البيانات، فإن المستوى الذي وصل إليه الإنفاق العسكري ينطوي على مشاكل.

وفي ظل الظروف الراهنة، فإن أقل ما نتوقعه من هذه الدورة لهيئة نزع السلاح أن تتداول في جو من الصراحة والتفاهم المتبادل لكي يتسنى لها التوصل إلى رأي توافقي بشأن القضايا المعروضة عليها.

وأحث الدول الأعضاء على الاستفادة بأقصى درجة من الزخم الجديد في شؤون نزع السلاح. وينبغي لنا أن نكافح في إطار الأفرقة العاملة المنشأة والجاهزة منذ العام الماضي لتهيئة أفضل الظروف بغية تيسير خروج دورة السنوات الثلاث الحالية بنتائج إيجابية. وأرحب بالجهود التي بذلها رؤساء الأفرقة العاملة في هذا الإطار. وهم سيواصلون تلك الجهود مع الحاضرين هنا خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة.

وختاما، أؤكد مجددا تقديرنا العميق لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لما قدمته من مساعدة ودعم قيمين في التحضير لهذه الدورة.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر أعضاء الهيئة أن الهيئة، في دورتنا التنظيمية المعقودة في ١٥ آذار/مارس، اعتمدت رسميا جدول الأعمال المؤقت، على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.10/L.63. ولذلك، لن تتخذ الهيئة أي إجراء بشأن هذه المسألة في هذه الجلسة. هل لي أن أعتبر أن الهيئة تحيط علما بالوثيقة A/CN.10/L.63؟

تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الهيئة تحيط علما ببرنامج العمل المؤقت، على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.10/2010/CRP.1؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نشرع الآن في النظر في انتخاب أعضاء المكتب المتبقين. وكما يذكر الأعضاء، فإن الهيئة ما زال عليها أن تنتخب نائبين للرئيس، سيرشحهما أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأفهم أن المجموعة لم تتمكن بعد من اختيار مرشحين في ذلك الصدد. وأحثها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. ولذلك، أقترح أن نتناول هذه المسألة في مرحلة لاحقة من عملنا.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الهيئة وأعضاء المكتب، أود أن أتقدم بالتهنئة الحارة لجميع من انتخبوا لقيادة هذه الدورة. وأنا على ثقة بأننا سنسهم جميعا في الانتهاء من عمل الهيئة بنجاح. وعلى المستوى الشخصي، أود أن أشير إلى أنني أعول بشدة على دعمهم ومشورتهم.

أود الآن الإدلاء ببعض الملاحظات العامة بشأن برنامج عملنا.

كما يعلم الأعضاء بالتأكيد، فإن أمامنا وقتا محدودا لإنجاز مهامنا، لكننا بحاجة إلى برنامج عمل واضح وأنا متأكد من أن رئيسي الفريقين العاملين سيساعداننا، بفضل مقدرتهما، في الاضطلاع بمسؤولياتنا بهذا الخصوص. وقد خصصنا ١٠ جلسات لكل فريق عامل، وهو ما سيتيح لنا إحراز تقدم كبير.

تبادل عام للآراء

السيد يانييث – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشعر بالأسف لوجود عمود يحول دون رؤية أحدنا للآخر مباشرة، لكنني أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أنني استمعت بعناية شديدة إليكم وباهتمام كامل، وكذلك إلى الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحان كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان البوسنة والهرسك والجبل الأسود؛ فضلا عن أرمينيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا.

في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح لدورة هذا العام، وأهنئ أيضا أعضاء المكتب. والاتحاد الأوروبي يعرب عن تصميمه على العمل معكم بصورة وثيقة بغية خروج هذه الدورة بنتائج مرضية.

يعترف الاتحاد الأوروبي بهيئة نزع السلاح باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة في إطار هيكل الأمم المتحدة المتعدد الأطراف التي تتيح إجراء مناقشات متعمقة بشأن قضايا محددة تتعلق بنزع السلاح. والاتحاد الأوروبي يرحب بالعمل الذي أنجزه في العام الماضي الفريق العامل الأول الذي يتعامل مع توصيات بلوغ هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، والفريق العامل الثاني الذي يتداول بشأن عناصر مشروع قرار لإعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح. ونتطلع إلى العمل معكم بصورة وثيقة، سيدي الرئيس، ومع رئيسي الفريقين العاملين بغية إحراز تقدم في مداولاتنا.

نرحب بالزخم المتجدد الذي اكتسبه جدول الأعمال الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ونرغب في التشديد على الحاجة إلى نزع السلاح العام. وعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، إلى جانب الثقة والشفافية والمعاملة بالمثل، جوانب حيوية للأمن الجماعي. ويرغب الاتحاد الأوروبي في الاستفادة من هذا الزخم المتجدد في التصدي لأكبر التحديات التي تواجهنا وإحراز تقدم بشأن جميع هذه المسائل.

والاتحاد الأوروبي ملتزم على نحو ثابت بتعزيز المنظومة المتعددة الأطراف. والمنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وغيرها من الصكوك ينبغي أن تكون في صلب جهودنا المشتركة للتعامل مع التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ويتعين علينا تحقيق عالمية تلك الصكوك وتنفيذها لكفالة وفاء جميع الدول بالتزاماتها الدولية.

وتعزيز سلطة الأمم المتحدة ونظام المعاهدات الملزمة قانونا ينبغي أن يكون أولوية لجميع البلدان. كما يؤدي مجلس الأمن دورا حاسما في معالجة الحالات التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وينبغي تعزيز ذلك الدور.

وينبغي أن يشكل دعم نظام منع الانتشار أولوية رئيسية لجميع الدول من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، التي تمثل تهديدا خطيرا محتملا لأمننا المشترك. ونحن مقتنعون بأن على جميع الدول أن تتخذ إجراءات حازمة ومنسقة لضمان الامتثال التام للالتزامات بعدم الانتشار والاستجابة بسرعة وفعالية في حالة عدم الامتثال. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجلس الأمن القرار الهام ١٨٨٧ (٢٠٠٩) في اجتماع القمة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يؤيد عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في إنجازها ولايتها المجددة. كما يدعم الاتحاد جهودا مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. كما نود أن نؤكد مجددا على التزامنا بالضوابط الصارمة للتصدير المنسقة على الصعيدين الوطني والدولي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تقوم على الركائز المتعاضدة الثلاث لعدم الانتشار ونزع السلاح

والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إطار فريد ولا غنى عنه لصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وفي ضوء التحديات الراهنة في مجال الأمن الدولي، ولا سيما خطر انتشار الأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

إن مخاطر الانتشار النووي التي تمثلها إيران على وجه الخصوص ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا. ويأسف الاتحاد الأوروبي بشدة لأن إيران لم تقدم التعاون اللازم أو تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية من التأكد بأن القصد من جميع المواد والمنشآت النووية في إيران هي الأنشطة السلمية. ويرقى ذلك إلى مستوى عدم الوفاء بالتزاماتها بالتعاون مع الوكالة الدولية، بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن اتفاق الضمانات الذي وقعته مع الوكالة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على التزامه بإيجاد حل شامل وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار والتفاوض. ومع ذلك، فإن رفض إيران المستمر الوفاء بالتزاماتها الدولية وافتقارها الواضح إلى الاهتمام بمتابعة المفاوضات يتطلب ردا واضحا، بما في ذلك اتخاذ التدابير المناسبة.

يعمل الاتحاد الأوروبي بفعالية من أجل ضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في أيار/مايو. ونود أن يتوصل المؤتمر إلى نتائج موضوعية ومتوازنة تعزز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ويجب علينا اغتنام فرصة المؤتمر الاستعراضي المقبل للمضي قُدما نحو إيجاد عالم أكثر أمانا يمكن فيه تحقيق جميع الأهداف المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد قدم الاتحاد الأوروبي مجموعة من الاقتراحات التطلعية بشأن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وذلك بهدف إدماجها في خطة العمل التي سيعتمدها المؤتمر.

وبما أن الأمن في أوروبا مرتبط بالأمن في منطقة الشرق الأوسط، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لعدم الانتشار ومسائل نزع السلاح في تلك المنطقة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بصورة فعالة، هي وسيلة جيدة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية القرارات ذات الصلة بشأن الشرق الأوسط التي اتخذها مجلس الأمن ومؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة، وما زال ملتزما بتنفيذ هذه القرارات. وينبغي للخطوات العملية أن تؤدي إلى تعزيز التقيد والالتزام بمجموعة من اتفاقات عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية.

ويود الاتحاد الأوروبي تسليط الضوء على دور الوكالة المتميز الذي لا غنى عنه في التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن نظام ضمانات الوكالة أساس جوهري للتحقق من نظام عدم الانتشار النووي الدولي، وأنه أيضا بالغ الأهمية بالنسبة لنجاح النظام المتعدد الأطراف. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى الإبرام العالمي لاتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية التي تشكل معيار التحقق الحالي.

ويستفيد أمن أوروبا من جهود نزع السلاح العالمية الجارية. ونرحب بالتزام الرئيسين مدفديف وأوباما بالتفاوض على إبرام اتفاق متابعة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، فضلا عن مشاركتهما مجددا بمناقشة مسائل استراتيجية أخرى تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نعول على التوقيع المبكر لاتفاق فترة ما بعد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ونأمل أن تفتح الطريق نحو محادثات جديدة بشأن تحديد الأسلحة. ونرحب بتدابير نزع السلاح النووي التي اتخذتها الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مبادراتهما في ذلك المجال. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل من أجل تعزيز مبادرات نزع السلاح الملموسة والواقعية التي أيدها ٢٧ من رؤساء دولنا وحكوماتنا، وقدمناها إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ استعدادا لمؤتمر هذا العام للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة.

وتكتسي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية بالغة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن تحديد الالتزامات السياسية بتأمين تصديقات إضافية على المعاهدة، ولا سيما من جانب بعض الدول الواردة أسماؤها في المرفق ٢، والتقدم الذي أحرز مؤخرا في تعزيز نظام التحقق التابع للمعاهدة قد أعطيا زخما جديدا للجهود التي نبذلها لتحقيق بدء نفاذ تلك المعاهدة الرئيسية في أقرب وقت ممكن. ولكي يحدث ذلك، نحث جميع الدول على الالتزام بوقف اختياري والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع أحكام المعاهدة والالتزامات المترتبة عليها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٩ بتوافق الآراء. وفي ذلك الصدد، يعلق الاتحاد أهمية كبرى على البدء الفوري والاختتام المبكر للمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، على أساس الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ والولاية الواردة فيها، على النحو المتفق عليه في القرار الذي اتخذه في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع برنامج عمل لدورة عام ٢٠٠٩ (CD/1864). ونحن إذ ننتظر بدء نفاذ تلك المعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ندعو جميع الدول المعنية إلى إعلان وقف اختياري فوري لإنتاج هذه المواد وتأييد ذلك الوقف.

نلاحظ أن عددا متزايدا من الدول تبدي اهتماما بتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بهدف تلبية احتياجاتها من الطاقة في الأجل الطويل، ولأغراض أخرى أيضا. ويرغب الاتحاد الأوروبي في إلقاء الضوء على الاهتمام الذي أثاره المؤتمر الدولي بشأن الحصول على الطاقة النووية المدنية، المعقود في باريس في ٨ و ٩ آذار/مارس. والاتحاد الأوروبي ملتزم بكفالة قيام البلدان التي ترغب في تطوير قدراتها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بذلك في أفضل ظروف الأمان والأمن وعدم الانتشار. ونشدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك الصدد.

والاتحاد الأوروبي يؤيد وضع نهج متعددة الأطراف بخصوص دورة الوقود النووي. ونحن مقتنعون بفوائد هذه النهج في تأمين إمدادات الوقود النووي للبلدان التي تطور برنامجا نوويا في أفضل الظروف من حيث الأمن وعدم الانتشار. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إحراز مزيد من التقدم في المبادرات الجارية على نحو توافقي. ونشجع على تطوير وتنفيذ مقاومة الانتشار بصورة مستمرة من خلال إجراء بحوث تطبيقية في هذا المجال.

والاتحاد الأوروبي يسهم إسهاما كبيرا في الجهود العالمية للأمن النووي. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتزام الولايات المتحدة بالعمل على نحو مكثف بغية تأمين جميع المواد الانشطارية المعرضة للخطر وباستضافة مؤتمر قمة بشأن الأمن النووي في واشنطن، العاصمة، في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل. والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام بفعالية في نجاح المؤتمر.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن هيئة نزع السلاح ستكرس، في دورة السنوات الثلاث من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، الاهتمام الواجب لمسألة الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وندرك الآثار الضارة والمزعزعة للاستقرار لعمليات النقل غير المنظم للأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير المشروعة، وكذلك العواقب الإنسانية للألغام والذخائر العنقودية. والاتحاد الأوروبي ملتزم بقوة بتحسين التصدي لتلك التهديدات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهناك بالفعل تشريعات شاملة في مجال عمليات نقل الأسلحة التقليدية، تنفذها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ونؤيد بقوة مفهوم عقد معاهدة دولية لتجارة الأسلحة ونشارك بفعالية في العملية المؤدية إلى عقد المعاهدة وفي تعزيزها. ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٤٨/٦٤، الذي يدعو إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة لإعداد صك ملزم قانونا بشأن أعلى المعايير الدولية المشتركة المحتملة لنقل الأسلحة التقليدية. والاتحاد الأوروبي مستعد للعمل بفعالية لبلوغ ذلك الهدف في اللجنة التحضيرية للمؤتمر خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

إن الاتحاد الأوروبي من أكبر المانحين للإجراءات المتعلقة بالألغام وهو يؤيد ويعزز اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام ١٩٩٧، كما يؤيد ويدعم تحقيق عالميتها. والاتحاد يرحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عقد في كارتاخينا دي آنديأس، كولومبيا، في الفترة من ٢٩ الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر. ونرحب على وجه الخصوص بالوثيقة المعنونة ”التزام مشترك بعالم خال من الألغام: إعلان كارتاخينا ٢٠٠٩“، التي اعتمدت دعما للاتفاقية وأهدافها. وسنسترشد بتلك الوثيقة، إلى جانب اعتماد خطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤، في مكافحتنا للألغام الأرضية المضادة للأفراد وآثارها خلال السنوات الخمس المقبلة.

إن اتفاقية الذخائر العنقودية خطوة هامة على الأمام في حل المشاكل الإنسانية الناجمة عن ذلك النوع من الأسلحة الذي يثير بالغ القلق لدى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونرحب باعتماد هذا الصك الإنساني الجديد لنزع السلاح وبدخوله حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠، وكذلك بعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي يأتي في الوقت المناسب، والمقرر عقده في فينتاين، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في تشرين الثاني/نوفمبر. وسيمثل اعتماد بروتوكول ذي مغزى بشأن هذا النوع من الذخائر في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، بمشاركة الدول العسكرية الكبرى، خطوة هامة أخرى إلى الأمام.

والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما ثابتا بصون وتطوير اتفاقية الأسلحة التقليدية التي تشكل جزءا أساسيا من القانون الإنساني الدولي. وبما أن العديد من الأطراف المتعاقدة السامية ليست بعد في وضع يمكنها من الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن عقد اتفاق تكميلي في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية يتماشى مع اتفاقية

الذخائر العنقودية سيسهم بدرجة كبيرة في التصدي للآثار الإنسانية لذلك النوع من الأسلحة.

ونحن ملتزمون بقوة أيضا بالقضاء على التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرهما والاتجار غير المشروع بها. ويود الاتحاد الأوروبي الحد من التوافر غير المنظم لتلك الأسلحة وذخائرها في مناطق الصراعات أو الصراعات المحتملة. وتحقيقا لتلك الغاية، اعتمد الاتحاد الأوروبي مجموعة من الصكوك المحددة المنصوص عليها في استراتيجية الاتحاد بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي اعتمدها المجلس الأوروبي في عام ٢٠٠٥. ومن خلال توفير المساعدة لبلدان ثالثة والحوار مع شركائنا وتقديم الدعم للصكوك الدولية ذات الصلة، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بتنفيذ الاستراتيجية.

يؤيد الاتحاد الأوروبي تماما برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وينادي بتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لتنفيذ هذين الصكين على الصعيدين الإقليمي والوطني من خلال تنفيذ مشاريع محددة. وسيواصل الاتحاد مكافحة التهديدات التي تشكلها الأنشطة ذات الصلة بالانتشار غير المشروع لتلك الأسلحة وسيقوم بدور فعال في أعمال الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، والمقرر عقده في نيويورك في حزيران/يونيه.

إن الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية من خلال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والمعلومات عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زالت عنصرا رئيسيا في مكافحة انتشار هذه الأسلحة بدون ضابط، الأمر الذي يعزز بدوره أجواء الثقة والأمن. ومن شأن زيادة الشفافية في النفقات العسكرية زيادة تعزيز هذه البيئة. والاتحاد الأوروبي يشدد على أهمية توسيع نطاق المشاركة في الصكين.

وختاما، نتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل نجاح في مساعيكم ونؤكد لكم على الدعم التام من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذه العملية.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أود أن أهنئكم أولا، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في الدورة الهامة لهذا العام. ونحن واثقون بأن هذه الدورة ستسهم، بقيادتكم القديرة، في الوفاء بالولاية الهامة التي أناطتها بها الجمعية العامة. كما تقدم حركة عدم الانحياز تهانيها إلى أعضاء المكتب الآخرين، وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة على انتخابهم.

وترحب حركة عدم الانحياز بملاحظات الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. ونحن نقدر كثيرا عمله لدعم وتيسير تحقيق أهداف هيئة نزع السلاح.

تشدد حركة عدم الانحياز على أهمية امتثال جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لالتزاماتها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك قواعد القانون الدولي الثابتة.

كما تود حركة عدم الانحياز أن تؤكد مجددا مواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، على النحو الوارد في النتائج والوثائق الصادرة عن مؤتمرات القمة للحركة واجتماعاتها الوزارية المختلفة. ونؤكد أن تحقيق تقدم ملموس في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من جميع جوانبهما أمر ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ومما يؤسف له أن هناك تراجعا في جدول الأعمال المتفق عليه بصورة متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي في السنوات القليلة الماضية. وفيما يتعلق ببعض التطورات التي حدثت في العام الماضي، وخصوصا التعهدات التطلعية من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بالنهوض بالتزاماتها في مجال نزع السلاح، وتتطلع المجموعة إلى رؤية تلك التصريحات تتحول إلى أفعال ملموسة.

وتحيط المجموعة علما بمؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر من العام الماضي بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. لقد آمنت حركة عدم الانحياز دائما بأنه ينبغي اتباع نهج متوازن في مجالي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وقد أبلغ المجلس بموقفنا بشأن هذا الموضوع. ونحن نتطلع لمزيد من التقدم في جدول أعمال نزع السلاح، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتلاحظ الحركة الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لإبرام اتفاق لما بعد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ومع ذلك، يتعين علينا أن نكمل المشوار، وفقا لالتزاماتنا المتعددة الأطراف المتفق عليها في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها دوليا. لقد آن الأوان لأن تتحقق رؤية عالم خال من الأسلحة النووية بصورة تامة وكاملة، وهي الرؤية التي صاغتها وتصدرتها حركة عدم الانحياز لمدة طويلة.

إن الحركة متفائلة بتحقق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار عاجلا وليس آجلا، وفي هذا السياق، ترى أن هيئة نزع السلاح تؤدي دورا حيويا جدا. ونرى أن الوظيفة التداولية للجنة تكتسب أهمية أكبر في هذه الأوقات المتسمة بازدياد النوايا الحسنة على الصعيد الدولي لتيسير التحرك السريع بشأن تحقيق أهداف نزع السلاح.

ستكون هناك حاجة إلى الكثير من العمل في الهيئة، ولكنه يمكن أن يكون فعالا جدا، كما رأينا في دوراتها المثمرة العديدة، بما في ذلك في عام ١٩٩٩ عندما تمكنت من تحقيق توافق في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة التقليدية. وقد أسهم عمل هيئة نزع السلاح إلى حد كبير في ظهور المبادئ المقبولة عالميا في مجال نزع السلاح، ونأمل أن تكثف الإرادة السياسية اللازمة لدى جميع الدول العمل في ذلك الصدد.

وما زالت حركة عدم الانحياز ملتزمة التزاما راسخا بالأغراض والمبادئ الأساسية للهيئة، وتؤكد من جديد الدور المركزي للهيئة بصفتها الجهاز التداولي المتخصص الوحيد في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة، الذي يوفر مداولات متعمقة بشأن مسائل معينة لنزع السلاح ويقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

وتناشد الحركة جميع الدول مواصلة وتكثيف المفاوضات المتعددة الأطراف، تماشيا مع توافق الآراء الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢)، من أجل الهدف الواضح المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي. وكما هو متفق عليه، يجب أن تجري هذه المفاوضات تحت رقابة دولية فعالة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وتكرر دعوتها مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل من خلال، في جملة أمور، إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية العليا. ونشدد على ضرورة بدء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك اتفاقية

للأسلحة النووية. وتؤكد من جديد أهمية النتيجة التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وتدعو حركة عدم الانحياز مجددا إلى عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن بهدف تحقيق اتفاق على برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية؛ وحظر تطويرها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها؛ واتخاذ التدابير اللازمة لتدميرها.

وينبغي لجميع أعضاء الهيئة الوفاء بالتزاماتهم بنزع السلاح ومنع الانتشار النووي من جميع جوانبه. وفي إطار الجهود المبذولة من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي، فإن النهج الدولية والإقليمية وتدابير بناء الثقة تكمل بعضها بعضا، وينبغي، حيثما كان ذلك ممكنا، مواصلتها في الوقت نفسه لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وينبغي للمجتمع الدولي بذل الجهود في مجال عدم الانتشار اقترانا بجهود ملموسة نحو نزع السلاح النووي. وتعتقد الحركة أيضا أن الطريقة الأكثر فعالية لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل هي الإزالة التامة لهذه الأسلحة. ونؤكد كذلك أن التهديد المتمثل في حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يعالج في إطار الأمم المتحدة والتعاون الدولي، بما يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية، ينبغي أن تكون هناك جهود حثيثة من أجل التوصل إلى صك متعدد الأطراف عن طريق التفاوض، يكون عالميا وملزما قانونا وغير مشروط، لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

تؤكد حركة عدم الانحياز أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي لها، من جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد الحركة مجددا أنه إذا أريد لأهداف المعاهدة أن تتحقق تماما، فمن الضروري استمرار التزام جميع الدول الموقعة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقداً رابعاً لنزع السلاح“، وضع الجيل الأول من عقود نزع السلاح جدول أعمال طموح في الستينات لوقف سباق التسلح بين الدول الكبرى ونزع السلاح النووي وإزالة أسلحة الدمار الشامل. و لم تتحقق هذه الأهداف النووية في ذلك العقد أو العقد الذي تلاه، ولكن الدورة الاستثنائية لعام ١٩٧٨ بشأن نزع السلاح تمخضت عن وثيقة نهائية بشأن استراتيجية لنزع السلاح العام والكامل، مع رقابة دولية فعالة، وتهدف أساسا إلى القضاء على خطر الحرب النووية وتنفيذ تدابير لوقف سباق التسلح وعكس مساره. ولا تزال الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية هي الوثيقة الوحيدة المعتمدة بتوافق الآراء والمقبولة عالميا في ميدان نزع السلاح.

وفي الثمانينات، بدأ العقد الثاني لنزع السلاح و لم يكن الهدف وقف أو عكس اتجاه سباق التسلح فحسب، وإنما إبرام اتفاقات بشأن سباق التسلح أيضا وفقا لأهداف الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، عملا بميثاق الأمم المتحدة؛ وإعادة تخصيص الموارد من الاستخدامات العسكرية إلى التنمية، على أساس أن السلام والتنمية يشكلان كلا لا يتجزأ.

وشهدت التسعينات الإعلان عن العقد الثالث لنزع السلاح، حيث رُفع مستوى تدابير بناء الثقة والحوار والتفاوض إلى أقصى حد يمكن الوصول إليه، ولوحظ عمق العلاقة بين نزع السلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة. وسعى ذلك العقد إلى تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض الأسلحة النووية وإزالتها وفرض الحظر الشامل للتجارب النووية وتشجيع استخدام للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بوصفها حق الدول غير القابل للتصرف، في ظل ضمانات دولية متفق عليها.

ندخل الآن العقد الرابع لنزع السلاح ٢٠١٠-٢٠٢٠، الذي نسعى خلاله إلى البناء على الأهداف والتقدم المحرز في العقود الماضية ودعم قدرتنا على إحراز تقدم بشأن المبادرات التي بدأت بالفعل في هذه المرحلة الحاسمة وهذا الانفراج الدبلوماسي. وفي هذا الصدد، ترى الحركة أن عناصر مشروع قرار إعلان العقد الرابع لنزع السلاح ينبغي ألا تعكس فحسب الأولوية التي يتمتع بها نزع السلاح النووي فيه، ولكن أيضا المسائل ذات الصلة في مجال نزع السلاح، بما في ذلك، مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الختام، تود الحركة أن تشدد على أن التعاون المتعدد الأطراف وتعزيز الإرادة السياسية سيكونان حتميين في السعي لتحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار بطريقة مجدية. ولا بد أن نتعلم جميعا من الماضي، ونسمو على خلافاتنا ونعمل معا لتحقيق أكبر للاستفادة من حسن النية التي نشأت مؤخرا على أكمل وجه. إن الأجيال القادمة تحتاج لجهودنا الصادقة والنشطة لإقامة عالم يسوده الأمان والأمن والرخاء للجميع. وتؤكد الحركة مرة أخرى استعدادها ودعمها للعمل معكم، سيدي، ومع المكتب، من أجل دورة ناجحة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

السيد غالفيث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرف وفدي أن يتكلم باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو.

بادئ ذي بدء، تود مجموعة ريو أن تهنئكم، سيدي، بانتخابك رئيسا للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٠. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وبالمثل، نشكر رئيسا الفريقين العاملين ١ و ٢، السيد باولو غوكولي ممثل إيطاليا والسيد يوهان باشاليس ممثل جنوب أفريقيا، على جهودهما الجارية لإنجاز ولايتهما بشكل مرض، ونحن نتطلع إلى نتيجة ناجحة لدورة الثلاث سنوات الحالية.

ونرحب بمشاركة السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، الذي تجدد رسالته التأكيد على الالتزام القوي للأمم المتحدة بجدول أعمال نزع السلاح.

وتؤكد مجموعة ريو من جديد عزمها العمل بشكل بناء لاستكمال المهام المعقدة المنوطة بالهيئة. ونأمل أن تحقق هذه الدورة تقدما هاما يمكننا من تقديم توصيات محددة بشأن بنود جدول الأعمال التي اتفقنا عليها.

فيما يتعلق بالموضوع المعنون ”توصيات بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“، تؤكد المجموعة مجددا موقفها الحازم تأييدا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتعرب عن قلقها إزاء التهديد الخطير الذي يشكِّله تواجد الأسلحة النووية للبشرية، وإزاء بطء وتيرة التقدم صوب إزالتها الكاملة، وهي الضمان المطلق الوحيد ضد التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها.

وفي حين ترحب مجموعة ريو ببعض المؤشرات الإيجابية بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، تؤكد على الحاجة إلى إجراء عاجل ومتسق يهدف إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها الكاملة. وفي هذا السياق، نتطلع إلى توقيع اتفاق ملزم قانونا بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين

للأسلحة النووية يحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والذي ينبغي أن يفضي إلى تخفيضات جديدة يمكن التحقق منها في ترساناتهما النوويتين.

ويرحب أعضاء مجموعة ريو، باعتبارهم جزءا من أول منطقة كثيفة السكان يتم الإعلان عن إخلائها من الأسلحة النووية، قبل ٤٠ سنة بموجب معاهدة تلاتيلولكو، بعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا للنظر في سبل ووسائل تعزيز المشاورات بين الدول الأطراف والدول الموقعة، بهدف تعزيز التنسيق والتفاهم لتنفيذ أحكام هذه المعاهدات وتعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وترحب مجموعة ريو بدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا – معاهدة بليندابا – حيز النفاذ، ويشكل هذا الصك القانوني خطوة هامة صوب تحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن مقتنعون بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهام مهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتؤكد مجموعة ريو مجددا أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية لنظام نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار، وتوازن أركانها الثلاثة. نحن ملتزمون تماما بتحقيق انضمام جميع الدول إليها. وبالتالي، نحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. كما ندعو كل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل لجميع التزاماتها والوفاء بكل تعهداتها بموجب المعاهدة. ونؤكد على أهمية عدم تفسير أو تنفيذ هذه الالتزامات والتعهدات على أساس انتقائي.

ونحث كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وعلى إظهار القيادة في الامتثال للالتزامات الواردة فيها، وخاصة الخطوات العملية صوب نزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تسريع التدابير في هذا الصدد.

ونؤكد مجددا حق جميع الدول غير القابل للتصرف في إجراء البحوث بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز وبما يتفق مع المادتين ١ و ٢ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما نؤكد من جديد تعهد كل الدول الأطراف في المعاهدة بتيسير أقصى قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وبأن لها حق المشاركة في ذلك.

وتبقى مجموعة ريو ملتزمة بتحقيق نتيجة ناجحة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، الذي نرى أنه فرصة للبناء على الالتزامات والتعهدات التي قطعت في المؤتمرات الاستعراضية السابقة، بما يفضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونحث كل الدول على ألا تدخر جهدا لكفالة تحقيق نتيجة موضوعية من شأنها أن تعزز النظام. ونشدد على أهمية اتخاذ إجراء منسق خلال المؤتمر الاستعراضي يهدف إلى تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في غضون فترة زمنية محددة.

وتأسف مجموعة ريو لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من اعتماد برنامج عمله، رغم التطورات الإيجابية التي حدثت في هذا المنتدى في عام ٢٠٠٩. ونناشد جميع أعضاء المؤتمر دعم وتشجيع البداية المبكرة لعمله الموضوعي بشأن المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعماله.

وفي هذا الصدد، تحث مجموعة ريو مؤتمر نزع السلاح على إنشاء لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي بهدف البدء في إجراء مفاوضات بشأن برنامج تدريجي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في غضون فترة زمنية محددة، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نرحب بمقترح الأمين العام المكون من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي، وبدعمه للمفاوضات المتعلقة باتفاقية للأسلحة النووية مشفوعة بنظام قوي للتحقق.

وتجدد مجموعتنا دعوتها إلى البدء الفوري في مفاوضات بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإلى أن يتم وضع هذه المعاهدة، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم تماما الالتزامات القائمة بشأن الضمانات الأمنية. كما نشدد على أهمية الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن عدم قانونية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على أهمية الاستنتاج الذي توصلت إليه المحكمة بالإجماع بأن هناك التزاما بالسعي، بحسن نية، إلى مواصلة واختتام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة.

وتعرب مجموعة ريو عن قلقها في ما يتعلق بإمكانية حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا السبب، نحث مؤتمر نزع السلاح على البدء بالتفاوض بشأن اتفاق دولي ملزم قانونا لمنع سباق كهذا. كما نطلب إلى ذلك المحفل أن يبدأ، عملا بولاية شانون، في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف لحظر المواد الانشطارية، تشمل نظاما دوليا للتحقق.

ونؤكد مجددا موقفنا بشأن الوقف التام للتجارب النووية. ونشدد على أهمية الإبقاء على الوقف الاختياري لجميع تجارب الأسلحة النووية أو غيرها من المواد المتفجرة النووية الأخرى حتى يتم البدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا السياق، نرحب بالإعلانات التي صدرت في الآونة الأخيرة في ما يتعلق بتصديق دول مدرجة في المرفق ٢ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونتطلع لأن تترجم هذه الإعلانات إلى أفعال ونحث الدول الأخرى، خاصة دول المرفق ٢، على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

أما بخصوص موضوع ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح“، ترى المجموعة أن العقد الرابع سيكون له دور إيجابي وكبير في تعبئة الجهود العالمية للتصدي للتحديات الحالية والناشئة في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، والانتشار والأمن الدولي.

وفي ما يتعلق بالبند الثالث من جدول الأعمال، ”تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية“، فإن المجموعة ستقتصر على إبداء تعليقات أولية موجزة في هذا الوقت. وبما أن هذه المسألة الهامة سينظر فيها في الدورة المقبلة للهيئة، فسيكون لدينا الفرصة لمعالجة هذه المشكلة في نطاق أوسع وبصورة أكثر تفصيلا، عندما نتطرق إلى المسائل التي تحظى بأهمية خاصة بالنسبة للمنطقة.

لقد قطعت منطقتنا خطى كبيرة صوب تنفيذ تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ومن شأن هذه التدابير أن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين لأنها مصممة لتعزيز التفاهم والشفافية والتعاون بين الدول. ولذلك نرى بأنها أساسية لتعزيز تدابير بناء الثقة وتحسينها وتوسيع نطاقها على جميع المستويات.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى قرارات الجمعية العامة ٥٩/٩٢، ٦٠/٨٢، ٦١/٧٩، و ٦٣/٥٧، التي

اتخذت بتوافق الآراء. وأحد أهداف هذه القرارات هو تعزيز تبادل المعلومات بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وتسجل المعلومات التي تقدمها الدول طوعا في قاعدة بيانات إلكترونية أنشأها لهذا الغرض مكتب شؤون نزع السلاح، وهي تيسر النظر بشكل دوري في التقدم المحرز في وضع تدابير بناء الثقة وتنفيذها، وتعمل كأداة لتعزيز الشفافية في الأمم المتحدة.

وترحب مجموعة ريو بالاجتماع الإقليمي بشأن تنفيذ برنامج العمل لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وحلقة العمل الإقليمية بشأن الشفافية في مجال التسلح في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، اللذين عقدا في ليما، بيرو، في الفترة بين ١ و ٤ آذار/مارس ٢٠١٠.

وتؤكد مجموعة ريو استعدادها التام للتعاون معكم، سيدي، ومع أعضاء المكتب الآخرين لتحقيق نتائج ملموسة في هذه الدورة. وندعو جميع الوفود إلى إبداء العزم اللازم لتحقيق نتائج ناجحة.

السيد أوبيساكين (نيجيريا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أهنئكم، سيدي، ابن أفريقيا البار، على انتخابكم رئيسا لهذه الهيئة التداولية بشأن نزع السلاح. ونرى أن خبرتكم وسعيكم الدؤوب من أجل تحقيق توافق الآراء بشأن جدول الأعمال، سيضفيان قيمة كبيرة على مداولاتنا. ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

تؤكد المجموعة الأفريقية على تفرد وأهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها الهيئة التفاوضية الرئيسية بشأن نزع السلاح في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف، لكنها تأسف لعدم توصلها إلى توافق للآراء بشأن أي مسألة جوهرية خلال دورتها الموضوعية السابقة لعام ٢٠٠٩. وتدعو المجموعة الأفريقية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إبداء حسن النية السياسية الوافية والمرونة اللازمة والتفهم العميق بغية الاتفاق على توصيات ملموسة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال الهيئة.

تود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن تأييدها لبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، ونود التشديد على النقاط التالية.

في ما يتعلق بنزع السلاح النووي، لا تزال الأسلحة النووية تشكل أكبر تهديد للبشرية، ولذلك، تدعو المجموعة إلى تحقيق الإزالة الكاملة والشاملة للأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا يمكن الرجوع فيها، كما تنص على ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتظل المفاوضات الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، في إطار آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، أكثر الوسائل فعالية لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار الشاملين والموثوقين من أجل حماية السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما.

وينبغي أن تنفذ كل الدول الحائزة للأسلحة النووية بحسن نية جميع التزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والصكوك الأخرى التي تم الاتفاق عليها دوليا، وتكف عن استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وتمنح بشكل غير مشروط ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفقا لنص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن خلال إطار ملزم قانونا.

وفي حين نلاحظ الجهود المختلفة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، نرى أن المفاوضات المتعددة الأطراف، ولا سيما في إطار الأمم

المتحدة، ستكون أكثر فعالية بالنسبة لمسائل نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين.

والمجموعة الأفريقية مقتنعة بأن التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لفرض حظر شامل على كل أشكال التفجيرات النووية التجريبية سيكون خطوة ملموسة ومجدية في تحقيق عملية منهجية لتحقيق نزع السلاح النووي. وتشدد على أهمية تحقيق انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية كافة، وهو ما يمكن أن يسهم في تحقيق نزع السلاح النووي.

وترحب المجموعة الأفريقية ببدء نفاذ معاهدات إنشاء بعض المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضا باسم معاهدة بيلندابا، والتي دخلت حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، مع تصديق ٢٨ دولة عضو عليها. وتدعو المجموعة الأفريقية الدول الحائزة للأسلحة النووية خاصة، والدول المعنية الأخرى التي لم تصدق على بروتوكولات المعاهدة، أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير بغية كفالة فعاليتها.

وفي هذا الصدد، تؤكد أفريقيا مجددا تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تنفيذا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة في هذا الشأن وبغية تحقيق أهداف وغايات القرار الذي اتخذ بشأن الشرق الأوسط خلال مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو المجموعة الأفريقية كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وكل الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تأييد الإنشاء العاجل للمنطقة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تنوه المجموعة الأفريقية بالعملية التمهيدية لعقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة المقرر إجراؤها في تموز/يوليه ٢٠١٠. إن أفريقيا، التي ربما يوجد فيها أكبر عدد من ضحايا الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها وصنعها، ستشارك بشكل بناء في عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٢. وترى الدول الأفريقية، أن أي معاهدة مجدية للاتجار بالأسلحة يمكن أن تكون عالمية قد تكون صكا يمثل أداة فعالة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحته والقضاء عليه. وينبغي أن تكون عالمية وموضوعية وغير تمييزية وأن تتضمن شرطا واضحا بإصدار تراخيص صريحة لنقل جميع أنواع الأسلحة التقليدية بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من السلطات الحكومية المختصة في الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، وكذلك فرض حظر واضح على النقل إلى الأطراف من غير الدول. وبذلك، ينبغي أن تسد الثغرات التي قد تستغل للاتجار بالأسلحة في الأسواق غير المشروعة.

وفيما يتعلق بعناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، تود المجموعة الأفريقية أن تؤيد جدول أعمال يسلّم، ضمن أمور أخرى، بالحاجة إلى تعزيز الجهود للنهوض بهدف نزع السلاح العام والكامل على أساس مبدأ إمكانية التحقق والشفافية وعدم القابلية للرجعة، ويشدد على أهمية أهداف وغايات اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ وبدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة غير تمييزية وقابلة للتحقق منها على الصعيد الدولي لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛ وتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسعي إلى تعزيز مستويات

الشفافية في مجالي التسلح والإنفاق العسكري على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع؛ وتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والمناطق أو المناطق دون الإقليمية ومساعدتها وبناء قدراتها بغية الإسهام في الأهداف المذكورة آنفا؛ والتسليم بأن المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية يمكن أن تضطلع بدور مهم في زيادة الوعي وتوفير زخم لإحراز تقدم في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار؛ والتشديد على أهمية صلة الترابط بين نزع السلاح والتنمية؛ والسعي لكفالة أدنى تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى التسلح، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة، وتشجيع المجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والإشارة إلى المساهمة التي يمكن أن يقدمها نزع السلاح في بلوغها.

وتود المجموعة الأفريقية أن تهيب بجميع الدول الأعضاء تسريع اتخاذ إجراء بشأن مشروع إعلان الفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح بغية اختتام الأعمال التحضيرية خلال هذه الدورة. وأخيرا، تناشد المجموعة الأفريقية جميع الدول الأعضاء في هيئة نزع السلاح إبداء المرونة عن طريق النظر إلى ما هو أبعد من مصالحهم الوطنية أو الإقليمية الضيقة بغية تحقيق توافق الآراء على صورة أوسع للسلام والأمن الدوليين الدائمين.

السيد كانغ يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): بداية اسمحوا لي، باسم الوفد الصيني، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في هذه الدورة. وأنا مقتنع بأنكم، سيدي، بخبراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية، ستديرون عمل هذه الدورة إلى نتيجة مثمرة. يقدم وفد الصين تعاونه الكامل معكم ومع الوفود الأخرى. كما أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لسلفكم، السفير توبيك ممثل بولندا، على عمله المتميز. كما أود أن أعرب عن تقديري لوجود السيد دوارتي ولبيانه.

اليوم يزداد عمقا اعتماد البلدان المتبادل في مجال الأمن ويتعزز تبادل الآراء والتعاون فيما بين البلدان، وأصبح مفهوم الأمن للجميع مقبولا بدرجة أكبر. وفي الوقت نفسه، ما فتئ المجتمع الدولي يواجه تحديات أمنية متزايدة. ويتواصل نشوب الصراعات الإقليمية وتفاقم القضايا الساخنة. والإرهاب يستشري. وما زال هناك شوط طويل يتعين قطعه في مجال الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ومنع الانتشار.

وترى الصين أن المجتمع الدولي، كي يعزز النهوض بالعملية المتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ومنع الانتشار، بطريقة عادلة وفعالة، ينبغي أن يعتنق مفهوما أمنيا جديدا يتميز بالثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق ويحترم تماما ويلبي الشواغل الأمنية المشروعة للبلدان؛ ويقيم علاقات تفاهم متبادل وثقة متبادلة بين الدول، ويلتزم بالتعددية ويوطد نظام الأمن الجماعي الذي تشكل الأمم المتحدة محوره؛ ويحقق هدف توفير الأمن للجميع عن طريق وسائل تعود بالفائدة على الجميع.

إن الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية تحقيقا لعالم خال من هذه الأسلحة يؤثر على رفاه البشرية جمعاء وهو أمل مشترك للشعوب المحبة للسلام في كل البلدان. وأمام المجتمع الدولي الآن فرصة جيدة لتعزيز عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي وينبغي أن يبذل جهودا مشتركة لاتخاذ التدابير العملية التالية.

أولا، ينبغي أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بحسن نية بالتزاماتها لنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تتعهد علانية بألا تسعى لحيازة الأسلحة النووية بصورة دائمة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نحافظ على وجود توازن واستقرار استراتيجيين عالميين. وينبغي أن تواصل البلدان ذات

الترسانات النووية الأكبر، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الاضطلاع بالدور الريادي في إجراء تخفيض جوهري وكبير في مخزوناتها من الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وفي هذا الصدد، نرحب باختتام المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إبرام اتفاق ثنائي جديد بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

ثانيا، ينبغي أن تخفض الدول الحائزة للأسلحة النووية دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالأمن وأن تتخلى عن مبدأ الردع النووي القائم على المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، من أجل تخفيض التهديدات النووية بطريقة عملية. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد صراحة وبدون شروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وينبغي لها عقد صك دولي ملزم قانونا بهذا الخصوص. وفي غضون ذلك، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية التفاوض والتوصل إلى معاهدة بشأن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ضد بعضها بعضا.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود مشتركة لتعزيز العملية المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. وينبغي إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في موعد مبكر والبدء في مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف في أقرب وقت ممكن. ويجب احترام ودعم جهود البلدان لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس المشاورات فيما بينها والاتفاقات الطوعية.

رابعا، لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل والشامل تحت إشراف دولي مشروع، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع، في الوقت المناسب، خطة طويلة الأجل قابلة للتطبيق وتتألف من إجراءات تتخذ على مراحل، بما في ذلك عقد اتفاقية بشأن الحظر التام للأسلحة النووية.

إن منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يعزز كل واحد منهما الآخر ويكمله. ومن المهم للغاية أن نعزز بفعالية الجهود الدولية لعدم الانتشار النووي وأن نقضي على مخاطر الانتشار النووي بغية تحقيق الحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية وصون السلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي توجيه جهوده نحو الجوانب التالية. أولا، ينبغي له تعزيز بيئة دولية يسودها السلام والاستقرار، تكفل الأمن للجميع واحترام المصالح الأمنية لبعضنا بعضا وتعزيز الثقة المتبادلة لإزالة الأسباب الجذرية للاحتفاظ بالأسلحة النووية أو السعي إلى الحصول عليها.

ثانيا، ينبغي له المثابرة في حل المسائل الساخنة ذات الصلة بعدم الانتشار من خلال الحوار والتفاوض. وينبغي للأطراف المعنية الاستفادة من الحكمة السياسية بصورة كاملة وأن تسعى بصورة مشتركة إلى إيجاد حلول سليمة للمسائل. ولا يمكن حل المسألة بفرض جزاءات أو ممارسة ضغوط.

ثالثا، ينبغي كفالة أن تكون الجهود الدولية بخصوص عدم الانتشار النووي غير منحازة وغير تمييزية وتحقيق التوازن بين منع الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وينبغي احترام الحق المشروع لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وكفالته وينبغي التخلي تماما عن الكيل بمكيالين.

رابعا، ينبغي تقوية النظام القانوني الدولي لعدم الانتشار النووي وتعزيزه. كما ينبغي الاستمرار في تعزيز عالمية معاهدة عدم الانتشار وسلطتها وفعاليتها وينبغي تعزيز

قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الضمانات وينبغي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالكامل.

خامسا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى جاهدا إلى تعزيز الأمن النووي العالمي. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة وذات مصداقية لضمان أمن المرافق والمواد النووية ولمنع تحويل المواد النووية. وفضلا عن ذلك، ينبغي لجميع البلدان تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب النووي.

إن المؤتمر الاستعراضي المقبل لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذو أهمية كبيرة. وينبغي لجميع الأطراف اغتنام تلك الفرصة والسعي جاهدة إلى الترويج للأهداف الرئيسية الثلاثة للمعاهدة والمتمثلة في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية بطريقة شاملة ومتوازنة لكي يخرج المؤتمر الاستعراضي بنتائج جوهرية.

ما فتئت الصين تؤيد الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وتتمسك بشدة بوضع استراتيجية نووية قائمة على الدفاع عن النفس. ونحترم بأمانة التزامنا بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف، والتزامنا غير المشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي حقيقة الأمر، فإن الصين هي الدولة الوحيدة من بين الدول الحائزة لأسلحة نووية التي تعهدت بمثل ذلك. والصين تمارس دائما أقصى درجات ضبط النفس في استحداث الأسلحة النووية. ولم نشارك قط في سباق تسلح نووي من أي نوع ولم ننشر هذه الأسلحة مطلقا على أراض أجنبية. وهذا في حد ذاته إسهامنا الفريد في نزع السلاح النووي.

والصين تدعم دائما الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار وتشارك فيها على نحو فعال. وقد أوفينا بدقة بالتزاماتنا بخصوص عدم الانتشار النووي وأنشأنا نظاما شاملا من القوانين والقواعد للرقابة على الصادرات، وهو يتطابق بدرجة كبيرة مع الممارسات الدولية. وتدعو الصين إلى حل المسألتين النوويتين لشبه الجزيرة الكورية وإيران سلميا من خلال الحوار والمفاوضات وهي تبذل جهودا لا تعرف الكلل بغية تحقيق ذلك الهدف. ونحن مستعدون للعمل مع الأطراف الأخرى ذات الصلة للتشجيع بصورة فعالة على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإيجاد تسوية ملائمة للمسألة النووية الإيرانية بهدف حماية النظام الدولي لمنع الانتشار وصون السلام والاستقرار الإقليميين.

سيكون إعلان الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح ذا أهمية كبيرة في تعزيز العملية الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وفي الدورة السابقة لهيئة نزع السلاح، أجرت عدة أطراف مناقشات مفيدة بشأن عناصر مشروع إعلان العقد الرابع لنزع السلاح وتوصلت إلى تفاهم مشترك كبير. ونأمل أن تكثف الأطراف جهودها وأن تحترم وتتفهم شواغل بعضها بعضا وأن تعمل معا في محاولة للتوصل إلى اتفاق بشأن عناصر مشروع إعلان في موعد مبكر.

وترى الصين أن إعلان العقد الرابع لنزع السلاح ينبغي أن يتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢). واستناداً إلى السمات الجديدة للحالة الأمنية الدولية الراهنة، ينبغي أن يحدد الإعلان المهام والأولويات الرئيسية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد الدولي خلال العقد المقبل. وينبغي أن يكون مضمون الإعلان شاملا ومتوازنا ليتسنى كسب التأييد الشامل لجميع الأطراف.

إن هيئة نزع السلاح هي الهيئة التداولية الوحيدة لنزع السلاح المتعدد الأطراف. وفي ظل الظروف الجديدة، سيكون لتعزيز عمل الهيئة دور إيجابي في النهوض بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف. والصين مستعدة لبذل جهود مشتركة مع جميع الأطراف الأخرى لتعزيز أعمال هذه الدورة لهيئة نزع السلاح بهدف الإسهام في تطوير العملية الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار على نحو منصف ومعقول وسليم.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٠. وأؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين على دعم وفد بلدي في القيام بمهامكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لتوجيه الشكر للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السفير سيرجيو دوارتي، على ملاحظاته الاستهلالية ودعمه المستمر للدول الأعضاء في مساعيها في مجال نزع السلاح.

تؤيد البرازيل تماما البيان الذي أدلى به ممثل شيلي نيابة عن مجموعة ريو.

للهيئة دور هام في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ووضعت الهيئة، منذ إنشائها، عدة مبادئ توجيهية ومبادئ أخرى مفيدة، تلقي الضوء على القضايا الصعبة التي تتناولها مفاوضات نزع السلاح. والهيئة، بصفتها هيئة تداولية ذات مشاركة عالمية ومكرسة لمناقشة قضايا نزع السلاح في الأجل الطويل، تعمل بموجب النظام الداخلي للجمعية العامة وبالتالي ينبغي أن تكون قادرة على اعتماد توصيات تستجيب للولاية المسندة إليها. ويمكن القول بأن غياب النتائج في عمل الهيئة أخطر من عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح، الذي يتمثل هدفه في التفاوض بشأن اتفاقات ملزمة قانونا ويتعين عليه الالتزام بقاعدة توافق الآراء. ولذلك، علينا جميعا العمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة في مداولات الهيئة، وفقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٥/٦٤.

لقد وصلنا إلى منتصف دورة الثلاث سنوات لأعمال هيئة نزع السلاح. وسيناقش أحد أفرقة العمل التابعة للهيئة نزع السلاح النووي. وسيقوم الفريق بذلك في ظل توقعات كبيرة، تستند إلى الزخم المتجدد والبيانات المبشرة التي أصدرتها السلطات في الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن الخطب يتعين ترجمتها إلى إجراءات ملموسة. وحتى الآن، وبعد ٤٠ عاما من بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم تتمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية من الوفاء بالجانب الذي يخصها من الصفقة. فما زالت ترساناتها قادرة على التدمير المفرط. وما زالت مبالغ هائلة تتدفق إلى برامج تستهدف تحسين الرؤوس الحربية النووية وتحديثها وتصغير حجمها. وما زالت المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية تتضمن استخدام الأسلحة النووية، حتى ضد الدول غير الحائزة لسلاح نووي.

خلال هذا العام، ستتاح فرص كثيرة للدول الحائزة للأسلحة النووية لإبداء جديتها بشأن التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وسيكون توقيع الاتفاق الجديد الذي سيحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها خطوة هامة. ونجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لأطراف معاهدة عدم الانتشار أمر حاسم لتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وسيبعث برسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أن الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، ملتزمة بإخلاء العالم من الأسلحة النووية. ومما يثلج صدر البرازيل احتمال الانتهاء من عمليات التصديق الضرورية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يؤدي إلى دخولها حيز النفاذ.

ومن الخطوات الأخرى التي لا غنى عنها على طريق نزع السلاح النووي إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة قابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، مع مراعاة كلا هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومن الأهمية بمكان أن تدعم هيئة نزع السلاح هذه التدابير. وينبغي لها أن تفعل ذلك بأن تسعى جاهدة إلى إيجاد صيغة يمكن أن تحظى بأوسع تأييد ممكن.

سيعمل الفريق العامل الثاني التابع لهيئة نزع السلاح على صياغة عناصر إعلان الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح. وبغية الاضطلاع بتلك الولاية، ينبغي للهيئة ألا تقيّم الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في العقود السابقة فحسب، بل أن تنظر في التحديات المقبلة أيضا. ومن وجهة نظر البرازيل، فإن الإعلان ينبغي أن يعبر عن الأولوية التي نوليها جميعا لنزع السلاح. والإزالة الكاملة للأسلحة النووية يجب أن تكون هدفا واضحا وغير مشروط. وينبغي أن يتناول الإعلان أيضا المسائل ذات الصلة في مجال الأسلحة التقليدية مثل إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

بموجب القرار ٦٥/٦٤، ينبغي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بعد اختتام الإعلان، أن تنظر في مسألة اتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ومن الأهمية بمكان إبراز أن هذه التدابير تهدف إلى تغيير التصورات الخاطئة وتفادي حالات سوء الفهم بشأن الإجراءات والسياسات العسكرية التي قد تؤدي، في حالة عدم القيام بذلك، إلى نشوب صراع. ويمكن لهذه التدابير أن تؤدي تدريجيا إلى تعزيز علاقات سياسية ودبلوماسية مستقرة وتغيير أفكار الأطراف بشأن احتياجاتها الأمنية. بل أنها يمكن أن تشجع على اتخاذ مبادرات لتحديد المصالح الأمنية المشتركة بطريقة تؤدي إلى تحسين الفهم لأهمية نزع السلاح الفعال.

وختاما، أود أن أؤكد لكم، سيدي، استعداد وفد بلدي للعمل معكم ومع أعضاء المكتب الآخرين من أجل خروج هذه الدورة بنتائج ناجحة.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أعبر لكم، سيدي، عن تهاني الوفد الجزائري الحارة على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعمنا الفعال. ونتوجه بالتهنئة أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأرحب صباح هذا اليوم بحضور السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وأشكره على بيانه.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

لهذه الدورة لهيئة نزع السلاح أهمية خاصة حيث أنها ستحدد نتيجة دورة الثلاث سنوات هذه. لقد آن الأوان، حقا، لإعطاء الزخم الضروري لمداولاتنا وإظهار روح التعاون بغية توجيه رسالة إيجابية قبل شهر واحد من انعقاد المؤتمر الاستعراضي إلى أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تعلق بلداننا آمالا كبيرة عليه.

أولا، بخصوص الفريق العامل الأول بشأن نزع السلاح النووي، يؤكد وفد بلدي مجددا الأهمية التي يوليها الفريق لاعتماد التوصيات الضرورية في ختام هذه الدورة ويعيد التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ نهج واسع ويتصف بالشفافية والشمول في عمل الفريق.

وتعيد الجزائر التأكيد على موقفها المبدئي إزاء الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا وهو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. والالتزام الفعال والمستمر من قبل المجتمع الدولي بأسره، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أمر ضروري لبلوغ ذلك الهدف، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة والالتزامات التي قطعتها هذه الدول في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣ التي جرت الموافقة عليها بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٠.

وتدابير نزع السلاح ينبغي تنفيذها وفقا لمبادئ الشفافية والقابلية للتحقق وعدم الرجعة فيها. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب، باسم وفد بلدي، بالنتائج الإيجابية للمفاوضات بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية. ويمثل ذلك الاتفاق تقدما لا يمكن إنكاره في مجال نزع السلاح النووي ويرسل إشارة إيجابية إلى المجتمع الدولي بأسره.

وفضلا عن ذلك، يعتقد وفد بلدي أن السبيل الوحيد للترويج لمعاهدة عدم الانتشار وتعزيزها هو اتباع نهج متوازن يكفل التنفيذ الفعال والمستمر للركائز الثلاث لذلك الصك، وهي تدعم وتعزز بعضها بعضا.

ومن خلال اعتماد توصيات محددة، ينبغي أن ترسم الهيئة مسارا يقود في نهاية المطاف إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على جميع الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إظهار إرادة سياسية حقيقية. ومن المؤكد أن اعتماد تدابير وسيطة من شأنه المساعدة في بناء الثقة وفي تهيئة الظروف اللازمة لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي.

وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن تحد القوى النووية من دور الأسلحة النووية في مذاهبها الأمنية وأن تتخلى تماما، خلال إطار زمني معقول، عن مواقفها المبنية على الردع وأن تنهي أي دور للأسلحة النووية في سياساتها الأمنية. وبالتالي، فإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وعقد معاهدة يمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية يشكلان أولوية.

وقد شجعت الجزائر، بصفتها رئيس مؤتمر نزع السلاح، في أيار/مايو ٢٠٠٩ على اعتماد برنامج عمل بعد جمود استمر ١٢ عاما. واليوم، على المجتمع الدولي بأسره أن يسعى جاهدا إلى تنفيذ المؤتمر لذلك البرنامج، مع مراعاة الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء جميعا.

وإبرام صك دولي ملزم قانونا، تقدم بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، لا يزال الأولوية القصوى.

وأخيرا، وفي الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن التجسيد العملي للقرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه على الأرجح الدفع قدما بقضية نزع السلاح النووي والمحافظة على السلام والاستقرار في هذه المنطقة المضطربة.

إذ أنتقل الآن إلى الفريق العامل المعني بعناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، نود إعادة التأكيد على الحاجة إلى أن يكثف الجميع جهودهم للتوصل إلى اتفاق بشأن العناصر لعرضه على الجمعية العامة قبل الدورة المقبلة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لعقد نزع السلاح ٢٠١٠-٢٠٢٠، بالنظر إلى الزخم الحالي الذي نشهده حاليا في أعمال نزع السلاح. وفي عام ٢٠٠٩، أبرزت المناقشات بين الدول الأعضاء في الفريق العامل وجود اهتمام عام بهذه المسألة، في حين ولدت

انطباعات متباينة بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق خلال دورة الثلاث سنوات هذه، وخاصة خلال هذه الدورة.

ويعتقد وفد بلدي أن مشروع الإعلان ينبغي أن يتضمن، على وجه الخصوص، العناصر التالية. فهو ينبغي أن يعيد التأكيد على الحاجة إلى تحقيق الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية؛ وأن يعبر عن مبادئ الشفافية وإمكانية التحقق وعدم الرجعة إلى الوراء التي ينبغي أن توجه تدابير نزع السلاح النووي وتكون سمة لها؛ وأن يعيد التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة باعتبارها الإطار العالمي المتعدد الأطراف للنظر في قضايا نزع السلاح؛ وأن يعيد التأكيد بصفة خاصة على الآثار السلبية لسباق التسلح والموارد الواسعة التي يهدرها، ويمكن تكريسها للتنمية ولمكافحة الفقر والمرض وتغير المناخ؛ وأن يبرز أهمية اعتماد قواعد متفق عليها عالميا في مجال الأسلحة التقليدية؛ وأن يعيد التأكيد على التزام المجتمع الدولي بمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وعواقبه الإنسانية الوخيمة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا على تصميم وفد بلدي على العمل مع جميع الوفود لكفالة نجاح هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. ومن شأن إحراز تقدم ملموس على طريق نزع السلاح تمكيننا من أن نحد بدرجة كبيرة من أسباب التوتر في الساحة الدولية وتحرير طاقات وموارد ثمينة من أجل تحقيق الآمال المشروعة في التنمية والرفاه للبشرية جمعاء.

السيدة وونغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني للغاية أن أراكم، سيدي، في مقعد الرئاسة ووفد الولايات المتحدة يهنئكم ويتمنى لكم كل توفيق في نجاح الدورة. ونرغب أيضا في أن نؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين ولرؤساء الأفرقة العاملة على تعاون وفد الولايات المتحدة الكامل معكم طوال هذه الدورة.

ستعقد هذه الجلسة لهيئة نزع السلاح في مرحلة حاسمة في تاريخ تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. فقد توصلت الولايات المتحدة وروسيا للتو إلى اتفاق تاريخي لخفض ترسانتيهما النوويتين إلى أدنى المستويات منذ عقود. وسيُعقد مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن أثناء مداولاتنا وبعد فترة لا تزيد على أسبوعين من اختتامنا لهذا الاجتماع، سيعقد المؤتمر الاستعراضي الثامن لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هنا في نيويورك. وما نقوم به خلال هذه الدورة للهيئة يمكن أن يساعد في تهيئة الساحة لاجتماعات مثمرة ومنتجة، وخاصة لنجاح المؤتمر الاستعراضي.

في هذا العام، يوجد بندان في جدول أعمال الهيئة التي ستنظر في بند ثالث، بمجرد انتهائها من النظر في أحد هذين البندين. أولا، هناك بند جدول الأعمال المتعلق بعناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح. وأيدت دول أعضاء في الأمم المتحدة هذا العقد كسبيل لتركيز اهتمام العالم على نزع السلاح. والولايات المتحدة مستعدة للمشاركة على نحو بناء وفعال في النظر في أي إعلان للاحتفال بالعقد. وفي ضوء ذلك، قام وفد الولايات المتحدة بدور فعال في مناقشة العام الماضي بشأن هذه المسألة في الفريق العامل. والنص الذي أصدره الرئيس، السيد باشاليس، ممثل جنوب أفريقيا، في ختام الدورة نص جيد. وإذا أُدخلت بعض التعديلات عليه، فإن وفد بلدنا يمكن أن يوافق عليه بسرعة.

ونأمل أن تتمكن جميع الوفود الموجودة هنا من العمل باتجاه إعداد إعلان يمكن أن تتم الموافقة عليه بتوافق الآراء. وإذا اتبعت جميع الوفود الأعضاء نهجا واقعيا، ينتظر

أن يتمكن الفريق العامل من الانتهاء من عمله سريعا ويمكن للهيئة أن تنتقل إلى بند جدول أعمالها المتعلق بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

بخصوص البند الآخر في جدول أعمالنا، ”توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“، يدرك وفد الولايات المتحدة أن هذا العام سيكرس لإجراء استعراض متعمق للمسألة. ونرى أن هذه فكرة جيدة. ونعتقد أن أنفع شيء يمكن للهيئة أن تنجزه في هذا المجال ليس إعداد ورقة لا يمكنها أن تحظى بتوافق الآراء إلا بإعادة التأكيد على المواقف المعهودة. بل، النظر بواقعية في التدابير الضرورية لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والعقبات التي تقف أمام تحقيق هذه الإنجازات وكيفية التغلب على هذه العقبات. وإذا مكنت المناقشة الوفود من الاتفاق على ورقة تعبر عن آرائها، كان ذلك أفضل. لكن الولايات المتحدة سترضى باستعراض شامل للقضايا ذات الصلة، يتفادى إعادة التأكيد المعتادة على المواقف المعيارية. ونعول على رئاسة زميلنا، السيد كوكولي ممثل إيطاليا، في قيادتنا في هذا الاتجاه.

لقد تعهد الرئيس أوباما بأن تتخذ الولايات المتحدة خطوات ملموسة باتجاه إخلاء العالم من الأسلحة النووية – وهو الهدف المتوخى بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والتوصل إلى معاهدة جديدة لتحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها خطوة في غاية الأهمية على ذلك الطريق. وستسفر المعاهدة عن إجراء الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتخفيضات هامة في الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنتشرة وفي وسائل إيصالها. وبمجرد توقيع المعاهدة، سنعمل مع مجلس الشيوخ الأمريكي من أجل التصديق عليها ودخولها حيز النفاذ.

ونعلم أيضا أن احتمال حيازة الإرهابيين لسلاح نووي واحد من أخطر التهديدات للأمن العالمي. وللتصدي لهذا التهديد العاجل، ستطلب الولايات المتحدة الدعم من الآخرين في مؤتمر قمة الأمن النووي في الشهر المقبل لتنفيذ اقتراح الرئيس أوباما ببذل جهد دولي جديد لتأمين جميع المواد النووية المعرضة للخطر في كل أرجاء العالم. وبالتالي، فإن حكومة بلدنا تسعى إلى رفع مرتبه هذه المسألة في جدول الأعمال الدولي ووضع مبادئ توجيهية جديدة وتوسيع التعاون الدولي وإقامة شراكات جديدة لتأمين هذه المواد الحساسة.

وأخيرا، سيجتمع أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هنا في أوائل أيار/مايو لاستعراض أداء عمل المعاهدة. ونأمل أن يعيد المؤتمر الاستعراضي التأكيد على التزام أطراف المعاهدة وأن يتبنى نهجاً متوازنا واستشرافيا لتعزيز جميع ركائزها: عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي السياق ذاته، يرغب وفد بلدنا في التأكيد على أنه حينما يجتمع مؤتمر نزع السلاح في جنيف في نهاية أيار/مايو، سنواصل بذل جميع جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يشمل إجراء مفاوضات حول معاهدة قابلة للتحقق لوقف إنتاج المواد الانشطارية – وهي الخطوة التالية المتفق عليها على نطاق واسع على طريق نزع السلاح النووي.

يمثل وقف تجارب الأسلحة النووية بصورة نهائية هدفا للمجتمع الدولي منذ عقود طويلة. وتعهد الرئيس أوباما بأن تعمل إدارته مع مجلس الشيوخ الأمريكي لكفالة الحصول على مشورته وموافقته على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومجلس الشيوخ لم يمنح مشورته وموافقته، وسيتعين على الإدارة تبرير الحاجة إلى التصديق. ونحن نسعى إلى بلوغ هذا الهدف بعزم، ولكن بحكمة، لكفالة الوصول إلى نتيجة ناجحة. وسيكون من

المفيد بهذا الخصوص إصدار بيانات علنية لا لبس فيها، ولا سيما من قبل دول المرفق ٢ التي ما زالت تعمل باتجاه التصديق على المعاهدة.

وهذه جميعا خطوات هامة والولايات المتحدة تحث جميع الدول الأعضاء المعنية على العمل من أجل إنجاحها.

السيد بينيتز بيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): باسم وفد كوبا، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح. ونعرب، بالطبع، عن تهانينا لأعضاء المكتب الآخرين.

تؤيد كوبا تماما البيانين اللذين أدلى بهما وفد إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز، ووفد شيلي نيابة عن مجموعة ريو.

على الرغم من الأزمة الاقتصادية العميقة التي تؤثر على العالم، والتي تؤثر أشد التأثير على البلدان النامية، تواصل النفقات العسكرية العالمية الارتفاع بوتيرة متسارعة سنويا، بدلا من أن تنخفض. ولقد جرى بالفعل بلوغ الرقم القياسي وقدره ١,٤٦٤ تريليون دولار. وهناك دولة واحدة فحسب مسؤولة عما يقرب من نصف الإنفاق العسكري في العالم، في حين وصل عدد الجوعى إلى مستوى لم يسبق له مثيل هو ١,٠٢٠ بليون شخص – أي سدس سكان العالم. وما زال تصنيع الأسلحة ينمو بدلا من أن ينخفض. وبينما يموت عشرات الملايين من البشر – من ضحايا الفقر والأمراض التي يمكن الوقاية والشفاء منها – في صمت، ما زالت حروب غزو معاصرة تندلع، متسببة في موت الآلاف، من المدنيين بصفة عامة، والذين يطلق عليهم بصورة مدهشة وصف ''الأضرار الجانبية''. وبينما يتواصل استثمار بلايين الدولارات في تحديث الأسلحة النووية، لا يُحرز سوى تقدم ضئيل في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبات من الواضح بالفعل أن أكثر من ١٠٠ بلد لن يتمكن من بلوغ الأهداف بسبب عدم توفر الموارد المالية الضرورية.

لقد آن الأوان لتنحية العبارات البلاغية جانبا والوفاء بالوعود المنسية. وكوبا تكرر اقتراحها تكريس ما لا يقل عن نصف الإنفاق العسكري الحالي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية واحتياجات التنمية الاجتماعية من خلال صندوق تديره الأمم المتحدة.

ولسنوات طويلة جدا، لم تحقق هيئة نزع السلاح أهدافا ملموسة. وبأيدينا أن نغير هذه الحالة غير المقبولة. واليوم، نرى بعض المؤشرات الإيجابية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وهي مؤشرات قليلة وغير كافية بالمرة، ولكنها يمكن أن تكون بداية لحقبة جديدة من الإنجازات المبنية على تعددية أطراف حقيقية.

وتولي كوبا أهمية خاصة للبند المعنون ''توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية'' والذي ستنظر فيه الهيئة مرة أخرى في هذا العام. فعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، ما زالت هناك ٢٣ ٣٠٠ رأس حربية نووية في العالم، نصفها تقريبا جاهز للنشر على الفور. ويشكل مجرد وجود هذه الأسلحة والنظريات التي تقضي بحيازتها واستخدامها تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، تعيد كوبا التأكيد على تأييدها التام للموقف التاريخي لحركة عدم الانحياز، ومفاده أن نزع السلاح النووي يتصدر أولويات نزع السلاح ويجب أن يظل كذلك.

وأهمية نزع السلاح النووي لا يمكن تجاهلها أو التقليل منها إلى أدنى حد. ويقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية الالتزام القانوني ليس بمجرد إجراء مفاوضات تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل فحسب، بل باختتام هذه المفاوضات في إطار نظام تحقق

دولي صارم وفعال. وترفض كوبا رفضا قاطعا التنفيذ الانتقائي لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكن في إطار المعاهدة الاستمرار في تهميش الالتزامات المقطوعة بنزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن الضروري أن يعتمد المؤتمر الاستعراضي لأطراف المعاهدة المقرر عقده في أيار/مايو، من جملة أمور، خطة عمل تكفل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وحظرها بحلول عام ٢٠٢٥ على أقصى تقدير.

وتعتقد كوبا أن إعلان عقد رابع لنزع السلاح سيكون له دور هام في تعبئة الجهود الدولية لمواجهة التحديات الحالية والناشئة في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار والأمن الدولي. ونحن على يقين بأن هيئة نزع السلاح ستتمكن في هذا العام من أن تحيل إلى الجمعية العامة مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، والذي ينبغي أن يعبر بصورة ملائمة عن الأولويات التي اتفقنا عليها في هذا المجال.

وختاما، أود أن أؤكد دعم وفد كوبا الكامل لكم، سيدي الرئيس، ولرؤساء الأفرقة العاملة في الاضطلاع بمهامهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أن الموعد النهائي للتسجيل في قائمة المتكلمين سيكون هو الساعة ١٨/٠٠ اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.